



قدم المؤتمر الشعبي العام الى مؤتمر الحوار الوطني الشامل رؤيته حول محتوى قضية صعدة في جوانبها السياسية والاجتماعية والانسانية والفكرية والثقافية والتنموية والادارية.

رؤية المؤتمر تأتي انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والحرص الجاد والصادق على وضع التشخيص الدقيق وصولاً للمعالجات الصحية والصحيحة وضمن عدم التكرار لما حدث..

«الميثاق» تنشر نص الرؤية:

«الميثاق» تنشر رؤية المؤتمر الشعبي لمحتوى قضية صعدة

الحوثي رفض دعوات المؤتمر المتكررة للحوار وحاول فرض سيطرته على صعدة بالقوة

بعض القوى استغلت قضية صعدة لضرب السلطة والمؤتمر

هناك قلق من تحول اليمن لساحة صراع إقليمي دولي

مما لا شك فيه أن قضية صعدة وتداعياتها وآثارها لم تعد حصرية على محافظة صعدة بل امتدت لتشمل محافظات (عمران - الجوف - صنعاء - حجة) .

وأصبحت إحدى القضايا السياسية في الداخل وصار لها مكان في المبادرة الخليجية وألبيتها التنفيذية ومثلت البند الثاني في جدول أعمال الحوار الوطني الشامل الذي اعتمده اليمنيون كوسيلة للخروج من الأزمة بكل تداعياتها .

على هذا الأساس فإننا في المؤتمر الشعبي العام ونحن نقدم رؤيتنا لمحتوى هذه القضية بأعلى درجات المسؤولية الوطنية والحرص الجاد والصادق على وضع التشخيص الدقيق وصولاً الى المعالجات الصحية والصحيحة وضمن عدم التكرار فإنه لا بد لنا من الاعتراف وبكل شجاعة انه ما كان ينبغي لكل الاطراف المعنية بهذه القضية ان يسمحوا بحدوثها بكل تفاصيلها وتطوراتها وحدوث الحروب الست التي الحقت ندوباً وجراحات في الجسد الوطني الواحد وتسببت في نزيف الدم اليمني الغالي وهدرًا في الامكانيات وكادت ان تحدث شروخاً اجتماعية وتؤسس لصراعات غربية ما عرفها وطننا طوال تاريخه والذي اتسم بتماسك نسيجه الاجتماعي وتآلف تنوعه الثقافي والمذهبي المتعايش حتى صارت هذه ثقافته التي يفتخر بها على غيره من بلاد العرب والمسلمين.

نقول هذا لنقر حقيقة تاريخية مفادها أن الحروب كوسيلة ونهج في حل الخلافات الوطنية لم تكن في أي يوم من الايام نهجاً لنا في المؤتمر الشعبي العام منذ تأسيسه الذي قام وتأسس وتخلق ليدفن هذه الثقافة ويستبدلها بثقافة الحوار كقناعة وخيار وضرورة. حيث يعرف القاضي والداني أن خيار المؤتمر وقيادته هو الحوار دوماً بين السلطة والحوثي من أول وهلة وهو ما عبر عنه المؤتمر الشعبي العام في بياناته في أكثر من مناسبة وخطابات رئيس الجمهورية ومبادراته العديدة التي لولا ممارسات الحوثى ومقاومته لسلطات الدولة ومحاولته فرض هيئته على جزء غالٍ من الوطن وتأثير وتحريض الآخرين من القوى المتطرفة لحالت تلك المبادرات دون حدوث الحروب في صعدة.

وفي قضية صعدة استطاعت بعض القوى من خلال نفوذها في مفاصل السلطة واعتناقهم لفكر من يحكم في الظاهر ثم يقومون بتنفيذ اجنداتهم السياسية والشخصية والفكرية عند الممارسة العملية في مواقعهم سواءً أكانت تنفيذية مدنية او عسكرية او استشارية او تجارية وهذا ما حصل في قضية صعدة.

فقد استطاعت هذه القوى ان تعمل من قضية صعدة محطة لضرب السلطة والمؤتمر الشعبي العام والحوثيين ولإيقاف التنمية وتحديث الجيش اليمني حيث تمكنوا من تمديد هذه الحرب وتكرارها وتوسعها بما خلفته من مأس وجروح.

خدمة لأهدافهم السياسية والشخصية والفكرية وإسلامهم السياسي ومصالحهم الخاصة ورغبتهم في انهيار السلطة والدولة والقضاء على أية نواة لبناء جيش وطني يكون ولاؤه للوطن فقط والشرعية الدستورية ساعدهم في ذلك غلو الحوثى وتعتنه على خيار الحوار والسلام.

ومن المسلم به أن المؤتمر الشعبي العام وقيادته لم ولن يكون في يوم من الايام من دعاة الحروب والإقصاء لاي من شركاء الوطن من أي مكون من مكوناته ولم يضر شراً لحد ولا ينطلق من خلفيات ايديولوجية متطرفة تتنازع الآخر بسبب معتقده أو ثقافته.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية تجاه هذه القضية وحرصاً منا على حلها بموضوعية وتجرد نورد رؤيتنا لقضية صعدة محتوى القضية في جوانبها السياسية والاجتماعية والانسانية والفكرية والثقافية والتنموية والادارية.

مستندين الى مشاعر واحاسيس أبناء الوطن من اقصاه الى اقصاه على مختلف مكوناتهم والى معاناة أبناء محافظة صعدة والمحافظات المجاورة من كل الاطراف والتوجهات فقد صارت صعدة ذلك الجزء من الجسم الذي أصيب بالمرض فتداعت له سائر اجزاء الوطن بالحمى والسهر، هذا على الإجمال، وفي ما يلي التفاصيل وعلى النحو التالي:

1 الجوانب السياسية

- قلق وطني مشروع من انسلاخ صعدة عن جسد الوطن وخروجها عن سلطة الدولة وسيادتها بعزّز ذلك الخوف من مظاهر بناء القدرات الذاتية عسكرياً وامنياً وإدارياً الموازية لأجهزة السلطة وفرض أنماط متدرجة من السلوكيات الدالة على تمايز في السياسات العامة للدولة وإن كانوا يعلنون اظهار تبعيتهم للدولة وشرعيتها .

- غموض والتباس في ادراك الاهداف والدوافع والتوجهات الحقيقية للحوثيين وأفاق طموحاتهم عزّز ذلك تلكؤهم المتعمد حتى اليوم في بلورة جماعتهم في إطار سياسي واضح الرؤى ومحدد المعالم والاهداف والبرامج.

- مخاوف وقلق وطني مشروع من تكون حالة (أقللوية) طائفية ربيت على شعور وجدائي عميق مما يخلق مناخات مواتية لاستعداد الرعاية والحماية والمساندة والتدخلات الخارجية.

- مخاوف وقلق وطني مشروع من تكون جيب ذي احترافية عسكرية عالية يمكن توظيفه كذراع في لعبة الامم والصراعات بين القوى الإقليمية.

- قلق ومخاوف سعودية من توظيف لهذه الحالة ضد امنها واستقرارها من قبل خصومها ومنافسيها الإقليميين.

- فتح فرص للطموحات الإيرانية للتمدد والتوسع وإيجاد مواطن قدم لها في سياق مشروعها وصراعاتها مع القوى الإقليمية والدولية.

2 في الجوانب الانسانية والاجتماعية :

نتج عن حروب صعدة الست مأس وآلام إنسانية تمثلت:

- ألاف القتلى والجرحى والمعاقين نفسياً ووبنيا من المواطنين والقوات المسلحة والأمن وجماعة الحوثي فالجميع أبناء الوطن الواحد والعقيدة الواحدة ، وشمل ذلك جميع محافظات الجمهورية.

- نزوح لآلاف الأسر من منازلهم وقراهم ومزارعهم وبقاؤهم في المخيمات وأماكن النزوح في ظل معيشة قاسية معتمدين على المساعدات التي لا تفي بأقل القليل من احتياجاتهم.

- تشريد وتهجير مئات الأسر والشخصيات والرموز الاجتماعية بسبب وقوفهم مع الدولة وحرمان البعض من العودة بما يكرس الجراحات والمآسى الاجتماعية ويؤدي الى تكون خماير لمشاكل وثارات قادمة.

توقف عملية التنمية في صعدة والمناطق المتضررة

مخاوف اجتماعية وسياسية من سعي الحوثي لاستعادة الحكم من خلال القوة والعنف

حروب صعدة خلفت آثاراً مدمرة بالبلاد

3 وفي الجوانب الفكرية

- مخاوف وطنية من تخلق وعي طائفي نقيضاً عن منبت الثقافة اليمنية الراسخة في الوجدان الشعبي والتعايش والتآلف والإنسجام بين اليمنيين على مر آلاف السنين.

- مخاوف من وجود حاضنات لاستقطاب الشباب من الداخل والخارج وتعبئتهم خارج إطار التعليم العام والرسمي للدولة وإشرافها بما يفرز أدوات للعنف والتطرف والإرهاب.

4 في الجوانب التنموية

- توقف عملية التنمية الشاملة في صعدة والمناطق المتضررة في المناطق الأخرى بصورة شاملة.

- تأثر التنمية والاقتصاد على مستوى الوطن بكامله بسبب استنزاف الحروب الست لإمكانات هائلة من الموارد التي كانت ستذهب للتنمية.

5 الجوانب العسكرية والأمنية:

- حروب صعدة خلفت آثاراً مدمرة بالمؤسسة العسكرية والأمنية .

- خسائر فادحة في الكفاءات القيادية والعسكرية المدربة والمجربة والمؤهلة.

- خسارة لا تقف عند حد في الآليات والمعدات والأسلحة بجميع أنواعها أثناء الحروب وما استولى عليها الحوثي .

- انتشار ظاهرة حمل السلاح والمتفجرات بأنواعها المختلفة مما خلف وضعاً أمنياً قابلاً للانفجار وعدم قدرة أي جهاز أمني على تحقيق الامن والسلام للمواطنين.

وفي الأخير فإن المؤتمر يرى في (محتوى قضية صعدة) أن كل أثر لهذه القضية يصغر أو يكبر في أي مجال من المجالات الإنسانية - والسياسية - والاجتماعية - والتنموية والفكرية -والثقافية - والادارية.. الخ، في هذا الطرف أو ذاك داخل صعدة أو خارجها مباشر أو غير مباشر سيكون تجاهله سبباً في إعاقة الوصول الى حل لقضية صعدة وتحقيق الوئام الاجتماعي والأمني والتنمية واقتراح الحل العادل أينما ورد في أي رؤى المكونات والأفراد أو اتضح أثناء الزيارات بموضوعة وتجرد ولا نعتقد في المؤتمر الشعبي العام أن ذلك سيكون محل خلاف، فأى ضرر يعم أو يخص يلزم إزالته وجبر الضرر فيه ووضع الأسس اللازمة لمعالجة وضمن عدم تكراره مستقبلاً .

الجمهورية اليمنية دولة اتحادية لا مركزية تُقسّم إدارياً إلى عدد من الأقاليم تديرها حكومات محلية

من رؤية المؤتمر وحلفائه حول النظام الاداري للدولة اليمنية